الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.29

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

14-63931X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٦٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/69/81-E/2014/13)

١ - السيدة خلف (وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))، قدمت في بيانها المصحوب بعرض من شرائح رقمية التقرير المتعلق بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/69/81-E/2014/13). وذكّرت اللجنة بأن البيانات الواردة في التقرير تغطي الفترة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات المعالجة التي تدخل في نطاق ولايتها.

٢ - وأضافت قائلة إن لجنة القضاء على التمييز العنصري، في دورتها الثمانين المعقودة في عام ٢٠١٢، أدانت إسرائيل وحثّتها على حظر السياسات أو الممارسات التي تؤثر تأثيرا خطيرا وغير متناسب في السكان الفلسطينيين واستئصالها. ولكن استمرّ التمييز لصالح المستوطنين الإسرائيليين كما استمر الفصل بحكم الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال عدم تكافؤ فرص الاستفادة من الطرق والبنية التحتية والخدمات الأساسية وإمكانية التنقّل، وأيضاً من خلال ازدواجية النظام القانوني. كما أن القيود المفروضة على أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون والمتناقضة مع التراخيص السخية الممنوحة للمستوطنين الإسرائيليين تؤدي إلى استحالة استيفاء حاجات الفلسطينيين إلى السكن ولا سيما في القدس الشرقية والمنطقة جيم في الضفة الغربية. وفي إطار سياسة تحقيق التوازن الديمغرافي التي تطبّقها إسرائيل في القدس الشرقية، أدّت القيود المفروضة على الإسكان والحرمان من الحقوق والتمييز في الخدمات وقانون السكن إلى طرد نحو ١٥ ٠٠٠ فلسطيني وتعريض ٩٣ ٠٠٠ آخرين لخطر التشرّد، فيما لا يزال ١٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني غير مسجّلين. وفرضت السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين كذلك رسوم عمليات الهدم، ممّا دفع بالكثير منهم إلى هدم منازلهم بأنفسهم لتفادي دفع هذه الرسوم. وفي الوقت نفسه، فإنّ مشروع إسرائيل الاستيطاني المتمثل في نقل سكانها إلى الأرض المحتلة بطرق غير شرعية إنما هو شكل من أشكال الضم. فقد صادرت إسرائيل نحو ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية وازداد بناء منازل المستوطنين بأكثر من الضعف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - وأردفت قائلة إن التنقل في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وخارجها، يخضع أيضاً لنظام تمييزي يتضمّن إقامة المئات من نقاط التفتيش والبوابات والحواجز المادية التي تعيق حركة الفلسطينيين. وفي حين تظل ٦٨ في المائة من الضفة الغربية محظورة فعلياً على الفلسطينيين، فإن ٦٥ كيلومتراً من الطرق مخصصة حصرا للإسرائيليين. وقد حكمت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأن الجدار المقام في الضفة الغربية والنظام المرتبط به منافيان للقانون الدولي وأن إسرائيل ملزمة بإزالة الجدار وتقديم تعويضات عن الأضرار الناجمة عن بنائه. ولم تمتثل إسرائيل لهذا الحكم بعد. وعلاوةً على ذلك، يواجه الفلسطينيون يومياً عقبات وضروبا من الإذلال تعيق حريتهم في التنقل. وتواصل إسرائيل الحصار الذي ضربته على قطاع غزّة منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ مما يُعَدّ عقاباً جماعياً لأكثر من ١,٧ مليون شخص ويحول ذلك دون وصول الفلسطينيين إلى ٣٥ في المائة من أراضيهم الزراعية ومناطق الصيد التي هي مصدر رزقهم الأهم.

٤ - واستطردت قائلة إن أعمال العنف والترهيب التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك الاعتداءات العنصرية على الفلسطينيين وممتلكاتهم وأماكنهم المقدسة، ما فتئت تزداد. وفي حين يقدم إلى المحاكم ما يزيد عن ٩٠ في المائة من قضايا العنف المرفوعة على الفلسطينيين، فإن ٨٤ في المائة من التحقيقات في اعتداءات المستوطنين تغلق من دون أن تصدر فيها قرارات اتهام. وقد واصلت إسرائيل اعتقالها التعسفي لآلاف الفلسطينيين من بينهم أطفال، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية واستخدام ممارسات بحقهم تصل إلى حدّ التعذيب. ويستمر تعرّض الفلسطينيين للقتل والجرح على أيدي قوات الأمن والمستوطنين الإسرائيليين. وقد حققت منظمة العفو الدولية في مقتل ٢٥ فلسطينياً وخلُصَت إلى أن كل عمليات القتل هذه غير مشروعة، وبعضها كان قتلا متعمّد مما يدخلها في فئة جرائم الحرب.

٥ - وذكرت أنه من خلال الحصار المضروب على قطاع غزة ونظام التصاريح المطبّق في الضفة الغربية، فإن الاحتلال وسياساته قد أديا أيضاً إلى تدهور نظام التعليم الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة على بناء مدارس جديدة وإصلاح المدارس القائمة. وتتضمّن الآليات المستعملة للتغلب على هذا الوضع استخدام نظام النوبتين وإنشاء مدارس ظرفية في الضفة الغربية. ولكن المستوطنين والجنود الإسرائيليين يتمادون في مضايقة الطلاب والمعلمين في الضفة الغربية وهم في طريقهم إلى المدرسة أو أثناء عودتهم منها.

٦ - وقالت إنه فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فإن السياسات والتدابير الإسرائيلية لا تميّز فحسب ضدّ الفلسطينيين من حيث الاستفادة من مواردهم الطبيعية وتنميتها واستخدامها، بل تعمد أيضاً إلى استنفاد هذه الموارد وتلويثها وتعريضها للخطر. وتتحكّم إسرائيل بالمياه في الضفة الغربية مستخدمةً ٩٠ في المائة ممّا يتوفر فيها من مياه في حين تمنع الفلسطينيين من تطوير آبارهم أو حفر آبار جديدة. واستهلاك الفلسطينيين اليومي للمياه في الضفة الغربية هو أدنى بكثير من المعيار الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

٧ - ومن جهة أخرى، حال نظام التصاريح المشدد في الضفة الغربية دون بناء شبكة صرف صحيّ للمجتمعات المحلية الفلسطينية ولا سيما في المنطقة جيم. وتبلغ نسبة السكان الفلسطينيين غير الموصولين بشبكة الصرف الصحي نحو ٦٨ في المائة، في حين تصْدر المستوطنات الإسرائيلية سنوياً ٥,٥ ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي التي تصبّ في الضفة الغربية.

٨ - وأضافت قائلة إن التأثير السلبي للاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني متشعّب، ففي عام ٢٠١١ كانت نسبة ٢٥,٨ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تعيش في الفقر. ويواصل الناتج المحلي الإجمالي تراجعه منذ ذلك الحين وتخطّت البطالة نسبة ٢٥ في المائة في الربع السنوي الثالث من عام ٢٠١٣ وارتفعت بطالة الشباب إلى نسبة عالية جداً تبلغ ٣٩ في المائة. واستمر انعدام الأمن الغذائي أيضاً بالارتفاع. وأفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأن أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ يعتمدون حالياً على برنامج المساعدة الغذائية.

٩ - ومضت تقول إنه في تموز/يوليه ٢٠١٤، وبالرغم من أن ذلك يقع خارج الفترة المشمولة بالتقرير، شنّت إسرائيل الهجوم الأكثر دموية ودماراً على غزة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي مودية بحياة نحو ٠٠٥ ١ مدنيّ ثلثهم من الأطفال. وأصيب أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص آخرين بجروح وأصيب الكثير منهم بإعاقات دائمة. وكان الوضع في غزّة أليماً قبل الهجوم، مع آلاف المشردين جراء عمليات هجومية إسرائيلية

سابقة وتراجع حادّ في الوحدات السكنية. وأدّى الهجوم الأخير إلى التدمير الكلي أو الجزئي لما يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ مترل إضافي، الأمر الذي ترك ٠٠٠ ١٠٨ فلسطيني مشرّدين.

١٠ - وذكرت علاوةً على ذلك أنه في حين حال الحصار دون صيانة البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي في غزة، فإن العمليات العسكرية الأخيرة ألحقت بها أضراراً كبيرةً. ونتيجة لذلك، يصبّ حالياً نحو ٩٠ مليون ليتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر المتوسط يومياً، مما يتسبب في التلوث وفي إحداث مخاطر صحية. وأصبحت نسبة ٩٥ في المائة تقريباً من مياه قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك البشري مما يضطر المواطنين إلى إنفاق أكثر من ثلث دخلهم على المياه.

١١ - وانتقلت إلى موضوع الجولان السوري المحتل فقالت إنه بالرغم من أن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) أعلن أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها على تلك الأراضي باطلاً بطلانا تاما، واصلت إسرائيل سياسات الضم بحكم الأمر الواقع ممارسةً التمييز ضدّ المواطنين السوريين العرب لصالح ٠٠٠ ٢٠ من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. وقد أدت القيود التي فرضتها على تصاريح البناء وسياسة التمييز في التخطيط الحضري وتوزيع الخدمات الأساسية والمياه، ولا سيما فيما يتعلق بالريّ، تخفيض قدرة المزارعين السوريين على المنافسة وبيع منتجاتهم. والجدير بالذكر أيضاً أن إسرائيل لم تقم بإزالة الألغام الأرضية من المناطق السورية السكنية وواصلت الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في الجولان بما يشمل البترول.

١٢ - وختمت كلامها قائلة إنه من الواضح أن الاحتلال الإسرائيلي اتخذ من التمييز مؤسسة من خلال مجموعة من التدابير المنفصلة غير الشرعية بموجب القانون الدولي وأن كلّ ذلك يشكل عائقاً أمام السلام وانتهاكاً لحقوق الفلسطينيين والسوريين. ولئن كان الهدف النهائي هو التوصل إلى سلام شامل، فإن إحلال السلام لا يمكن أن يتحقق من دون إنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والامتثال للقانون الدولي والأعراف الدولية.

١٣ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين)، رحب بتقرير الإسكوا الشامل وقال إن الاعتداء الذي شنته إسرائيل مؤخراً على قطاع غزة واستمر ٥٥ يوماً هو الفصل الأخير من القصة المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. وكما قال الأمين العامّ، فإن الدمار الذي شهده في أعقاب الهجوم يفوق الوصف. ولعل الآخرين يصابون بالذعر أمام حجم الخسائر البشرية وهول الدمار المادي الذي حدث.

١٤ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالوضع في القدس الشرقية المحتلة، فإن الهجمات والتهديدات ضدّ الأماكن المقدسة بما فيها الحرم الشريف والمسجد الأقصى، تنذر بتأجيج الوضع المتوتر فعلاً نتيجة النشاط الاستيطاني غير الشرعي وازدياد حدّة التصرفات غير القانونية وهدم المنازل.

١٥ - وأردف قائلا إنه يجب إنهاء الاحتلال من أجل التوصل إلى حلّ الدولتين الذي هو هدف التوافق العالمي. ولذلك سيصدر مجلس الأمن مشروع قرار يحدد إطاراً زمنياً لإنهاء الاحتلال. وأثنى على اعتراف السويد بدولة فلسطين معتبرا إياه استثماراً في السلام وشجّع كلّ من لم يخط هذه الخطوة بعد على أن يخطوها سعياً للحفاظ على حلّ الدولتين.

١٦ - واستطرد قائلا إنه في إطار حلقة دراسية عُقِدَت قبل سنتين في القاهرة وقدَّمت خلالها أفرقة التفكير من فلسطين وإسرائيل أبحاثاً في سعي لتحديد تكلفة الاحتلال التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني تحديداً كمياً، تناول الفريق

الفلسطيني آثار الاحتلال بالتفصيل وخلص إلى أن الخسارة السنوية بلغت ٧ بلايين دولار. وقارن الفريق الإسرائيلي الدخل الفردي في الضفة الغربية والأردن، من جهة أولى، والدخل الفردي في قطاع غزة ومصر، من جهة ثانية. وكما رأى الإسرائيليون، فإن الضفة الغربية لو بقيت تابعة للأردن وبقي قطاع غزة تابعا لمصر ، كما كان الوضع قبل عام ١٩٦٧، لكان دخل الفرد فيهما مشابهاً لدخل الفرد في هذين البلدين اللذين كانا تابعين لهما سابقاً. وبعد حساب الفارق في نصيب الفرد من الدخل في الأردن ومصر في وقت إجراء الدراسة وخصم الخسائر المسجلة على مرّ السنوات منذ عام ١٩٦٧ توصلوا إلى أن الخسائر الصافية للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال قد وصلت إلى ٩ بلايين دولار. وعُمّم هذان الاستنتاجان كلاهما باعتبارهما وثيقتين رسميتين للأمم المتحدة. وتساءل عن الاحتمالات أو النهج الأخرى، مثل النماذج الديناميكية التي قد تتيح للإسكوا معالجة الانعكاسات غير المباشرة والتكاليف التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني من جراء الاحتلال.

١٧ - السيدة خلف (وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)) أجابت قائلةً إن الإسكوا لديها بالفعل طرائق لنمذجة وتقدير التكلفة المتراكمة للاحتلال على مدى نصف قرن تقريباً. ورأت أن الأرقام التي ذكرها المتكلّم السابق تقلّل من التكلفة الفعلية، فالمقارنة بين دخل الأراضي المحتلة والدخل الذي كان يمكن توقعه في حال بقيت هاتان المنطقتان تابعتين للأردن ومصر قلصت أثر الاحتلال من عدة أوجه منها عدم الأخذ في الحسبان نزع ملكية بعض الممتلكات مثل الأراضي أو استغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد القابلة للتلف كالمياه. وعلى سبيل المثال، قد يصعب تقدير التكلفة التي تتكبدها غزّة من جراء المياه التي أمست غير صالحة للاستهلاك البشري. ومن المهم أيضاً النظر في آثار الخسائر في الأرواح وسبل العيش. وقالت إن توافق المتحدث السابق على أن السبيل الوحيد لتقييم التكلفة الإجمالية للاحتلال هو تصميم نموذج ديناميكي يمكن أن يفحص العلاقة بين المتغيرات المختلفة من أجل مقارنة وضع دولة فلسطين اليوم مع الوضع الذي يمكن أن تكون عليه لو لم ترزح تحت الاحتلال. فلربما كان التعليم مختلفاً مثلاً، وربما كان حجم القوة العاملة المتعلمة أكبر بكثير. ويجب النظر في هذه المسألة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتملك الإسكوا القدرة التقنية لتنفيذ هذه المهمة وترحّب بالنظر في المسألة.

١٨ - ودعا الرئيس اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة حول هذا البند.

١٩ - السيد الحنتولي (المراقب عن دولة فلسطين) قال إن المجتمع الدولي عجز على مدى ٤٧ عاماً عن وقف ما تقوم به إسرائيل من أعمال القتل والاعتقال والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل وفرض القيود على التنقل، معتبرةً أنها فوق أي نوع من القانون. فعصابات المستوطنين الإسرائيليين تقتلع الأشجار وتسرق المحاصيل وتغمر الحقول الزراعية بمياه الصرف الصحي. ويهدف استيلاء إسرائيل على الأراضي إلى السيطرة بطريقة ممنهجة على الموارد الطبيعية لصالح المستوطنين، ولا سيما في مدينة القدس المحتلة وغور الأردن. وكلّ من يستورد منتجات من المستوطنات الإسرائيلية هو شريك في هذه الجرائم.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه من الواضح أن إسرائيل لم تكتفِ بهجماتها على غزة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ ولا من الحصار غير الشرعي وغير الإنساني الذي فرضته طيلة سبع سنوات وتسبّب بحرمان سكان غزة من حقوقهم في العمل والرعاية الصحية والتعليم والتنقل. وقررت مؤخراً أن تفاقم مأساتهم بشنّ حرب غير شرعية دامت ٥١ يوماً وأودت بحياة آلاف المدنيين من بينهم مئات النساء والأطفال،

ودمرت المنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات. وتسببت أيضاً بتشريد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص وتدمير شبكات الصرف الصحي والكهرباء مما أدى إلى انقطاع المياه أو الكهرباء عن الكثير من السكان. وقبل ذلك بسنتين كانت الأمم المتحدة قد توقعت أن غزة ستمسي غير صالحة للعيش بحلول عام ٢٠٢٨؛ ويبدو أن إسرائيل قرّرت تقريب هذا الموعد.

٢١ - وأردف قائلا إن القانون هو ما يميز الناس المتحضرين عن الحيوانات. وإذا كان القانون يعاقب على فرادى جرائم السرقة والقتل، فما هو عقاب ارتكاب عشرات الآلاف من هذه الجرائم بطريقة ممنهجة؟ لقد حان وقت محاسبة إسرائيل. وينبغي أن يتّخذ المجتمع الدولي تدابير عملية رادعة، مثل المقاطعة والعقوبات الاقتصادية لإجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال الإجرامي. وفي الوقت نفسه، ستواصل دولة فلسطين الدفاع عن شعبها والعمل على التوصل إلى سلام شامل يضمن أمنها واستقرارها واستقلالها كدولة ذات سيادة عاصمتها القدس.

٢٢ - السيد لعسل (المغرب)، تحدث باسم مجموعة الدول العربية وقال إن تقرير الإسكوا يوثّق الدمار الجاري في البنية التحتية الفلسطينية وتوسّع المستوطنات غير الشرعية، وعرض إحصاءات حول الآثار السلبية لهذه الأنشطة على الأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتلّ. ولا يزال جدار الفصل يعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم المائية. ويعاني اقتصادا الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً من القيود المجحفة المفروضة على النقل والاتصالات والتجارة. ولا تزال سلطات الاحتلال في غزة تفرض الحصار وتلحق الأضرار بالموارد الطبيعية وتمنع الوكالات الإنسانية من تخفيف المعاناة الناجمة عن ذلك، فضلاً عن اقتطاعها إيرادات الضرائب التي تعود لدولة فلسطين. وفي الجولان السوري المحتلّ، لا تزال إسرائيل تخصص حصة الأسد من المياه والموارد الأخرى لمستوطنيها وتحفر آبار النفط والغاز أيضاً.

٢٣ - وتشكل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. فمواصلة بناء جدار الفصل هي بالتحديد انتهاك لقرار الجمعية د إ ط ١٠/١٥ المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. والجدار هو إجراء عنصري يحول البلدات والقرى إلى جزر معزولة. ولا تزال إسرائيل تهدّد الصحة العامة في الأرض الفلسطينية والجولان بسبب رمي النفايات ومنها النفايات النووية ومواصلة عمليات الحفر في حرم المسجد الأقصى.

٢٤ - وإلى جانب الحصار المادي للأرض الفلسطينية، فإنّ الحصار الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية قد أضعف قدرة الحكومة على تنمية القدرات الإنتاجية وتوفير الخدمات وتسبّب في استشراء البطالة والفقر بدرجة غير مسبوقة. وتفاقمت المعاناة من جراء الاعتداء الإسرائيلي الأخير على غزّة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرغِمَ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الكفّ عن هذه الممارسات والامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة سيادته الشرعية على كامل أراضيه بما فيها القدس الشرقية. وينبغي أن تسمح إسرائيل أيضاً للسكان العرب في الجولان السوري المحتلّ الحصول على مواردهم الطبيعية وأن تعوضهم عن الأضرار التي يعانون منها.

٢٥ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية) قال إن تقرير الإسكوا، كما هو متوقع، رصد وقائع وانتهاكات جديدة طالت حقوق الإنسان للشعبين في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة. وذكر أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تقتصر على عدم تنفيذ ولو حكم

واحد من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بل زادت من وطأة سياستها المتعمدة لتجويع السكان العرب وإفقارهم وتهميشهم والاستيلاء على أراضيهم وتطهيرها تطهيراً عرقياً ضمن سياسة التوسع الاستيطاني التي لاقت الإدانة حتى من حلفاء إسرائيل أنفسهم.

٢٦ - وأضاف قائلا إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل في الجولان السوري المحتل قطع الأشجار المثمرة وجعل استغلال الموارد الطبيعية ولا سيما المياه حكرا على المستوطنين الإسرائيليين. واستولت أيضاً على الأراضي الزراعية لبناء محطات لإنتاج الكهرباء بطاقة الرياح والتنقيب عن النفط بالشراكة مع شركات أوروبية وأمريكية. ويستمرّ الاحتلال الإسرائيلي أيضاً في فرض قوانينه على السكان السوريين في الجولان في تحدٍّ صارخ لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة باطلا بطلانا تاما ومن دون أثر قانوني على الصعيد الدولي. وقال إن السكان يُمنَعون من تسويق محاصيلهم من التفاح في الوطن الأم سوريا. وتطمر إسرائيل نفايات خطرة في أراضي الجولان السوري المحتل ويتعمد مستوطنوها إشعال الحرائق التي تضرّ بالنظام الإيكولوجي في المنطقة. وتستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على العلن منطقة فصل القوات لتقديم الدعم اللوجستي والرعاية الطبية والإمدادات الغذائية إلى الإرهابيين والمرتزقة في جبهة النصرة، كما أنها تمنع الطلاب السوريين من العودة إلى وطنهم الأمّ سوريا لمتابعة دراساتهم.

٢٧ - واستطردت قائلة إن الفلسطينيين يعيشون في وضع أسوأ حيث إن الانتهاكات اليومية لصحتهم وبيئتهم وأسباب معيشتهم لا تُعَدّ ولا تُحصى مما يبيّن عدم اكتراث إسرائيل لحقوق الإنسان بالرغم من القرارات الدولية التي تعود إلى عقود طويلة من الزمن والتي تدعو إلى انسحابها الفوري من الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن تمارس اللجنة والمنظمة وكل الدول الأعضاء الضغط على إسرائيل لكي تنهي احتلالها الذي هو العائق الوحيد أمام التنمية في الأراضي العربية المحتلة. وحثّ الوفود على رفض أيّ اقتراحات قد تقدّمها إسرائيل إلى اللجنة بغية تمويه انتهاكاتها وتحسين صورتها.

٢٨ - السيد رزاق (ماليزيا) قال إن إسرائيل تستغلّ الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧. ويتعرض نحو ٣٠٠ ٠٠٠ مواطن فلسطيني في الضفة الغربية إلى خطر المعاناة من شحّ حادّ في المياه ليس فقط بسبب الجدار الذي يجري بناؤه في الضفة الغربية وتأثيره المضرّ في الأراضي الزراعية بل أيضاً بسبب النقص في البنية التحتية الخاصة بالمياه. وفي الوقت نفسه، يملك المستوطنون الإسرائيليون في تلك الأراضي ما يكفي من المياه لتشغيل مزارعهم وبساتينهم وملء أحواض السباحة وفتح المنتجعات.

٢٩ - وأضاف قائلا إن سكان الجولان السوري المحتل يعانون أيضاً من التمييز فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والسكن والخدمات الأساسية، بما يشمل توزيع المياه. ويسدّد المزارعون السوريون ضرائب عالية ويعانون من قيود على استخدام المياه، وزادت السلطات الإسرائيلية من خطورة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية في المنطقة بدعواها امتلاك حقوق حصرية للتنقيب عن البترول.

٣٠ - وأعرب عن قلقه حيال معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتحديد في القدس الشرقية وحيال الخوف من أن يؤدي ارتفاع البطالة وظروف العمل غير الثابتة حتماً إلى خفض مهارات العمّال على نطاق واسع. وعلاوةً على ذلك، أدى تضافر ارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية والصدمات المتكررة بغالبية الشعب

الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية إلى فقدان الأمن الغذائي. وفي حين تجنبت الأونروا حصول أزمة غذائية شاملة، فإن أكثر من ١,٥ مليون شخص فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم اللاجئون.

٣١ - وأضاف قائلا إن سيادة الفلسطينيين الكاملة على مواردهم الطبيعية أساسية لعكس الأزمة. وترحّب ماليزيا بالقرار التاريخي للحكومة السويدية التي اعترفت بدولة فلسطين وبالاعتراف الدبلوماسي للبرلمان البريطاني بفلسطين كدولة ذات سيادة. وقرار فلسطين الانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات دولية مختلفة في وقت سابق من هذا العام هو خطوة في الاتجاه الصحيح لكي تصبح عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي ملتزماً بقواعد القانون الدولي وأعرافه. وفي الوقت نفسه، تحثّ ماليزيا منظومة الأمم المتحدة على تمتين برامج المساعدة المقدمة للفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل وتدعو المجتمع الدولي إلى ضمان التمويل الكافي والموثوق لكل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل الناجم عن التعدي على سيادتهم على مواردهم الطبيعية.

٣٢ - السيد شهاب (ملديف) قال إن التقرير يوضح أن الاحتلال الإسرائيلي كرّس مجموعة من التدابير التي تشكّل عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني. والسياسات التمييزية التي تشمل تسريع وتيرة بناء المستوطنات وزيادة هدم المنازل والأراضي الزراعية والبنية التحتية وفرض الحصار على غزّة والتي تفاقمت آثارها في أعقاب الهجوم الوحشي في تموز/يوليه، هي انتهاك للقانون الدولي وعدد من قرارات الأمم المتحدة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن انعدام المساواة في الحصول على المياه هو أحد أفظع الأمثلة المتعلقة بتأثير الاحتلال في الموارد الطبيعية. وتسيطر إسرائيل على ١٠٠ في المائة من حوض المياه الجوفية الغربي وتستخرج ٩٤ في المائة من مياهه في حين يستخرج الفلسطينيون ٦ في المائة فقط. ويستهلك المواطنون الإسرائيليون ستّة أضعاف كمية المياه التي يستهلكها جيرانهم الفلسطينيون في الضفة الغربية. وفي المنطقة جيم، من الضروري الحصول على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية حتى بالنسبة للمشاريع الصغيرة النطاق مثل الآبار وتجميع مياه الأمطار.

٣٤ - وأردف قائلا إن انعدام الأمن الغذائي قد تفاقم بصورة أكبر إذ بلغت نسبة الأسر المعيشية التي تعاني منه تبلغ ٥٧ في المائة تقريباً. وترتب على النقص في إمكانية الاستفادة من الموارد آثار في نظامي الصحة العامة والتعليم في كلّ من غزة والضفة الغربية حيث يحضر نحو ١٠ ٠٠٠ طالب فلسطيني دروسهم في صفوف داخل خيم أو عربات كبيرة أو أكواخ. ويتعرض الطلاب والمعلمون في أغلب الأحيان لمضايقات وتهديدات بالعنف وهم في طريق الذهاب إلى المدرسة أو العدوة منها. ويواجه السكان السوريون في الجولان السوري المحتل التمييز نفسه في الاستفادة من الأراضي والمساكن والحصول على الخدمات الأساسية وتوزيع المياه.

٣٥ - واختتم كلامه قائلا إن ملديف ترى أن إنهاء الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطين هو الحل الوحيد لهذا الوضع المأساوي، وتطبيق حلّ الدولتين الذي يمكّن فلسطين من العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل كدولة مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية والتمتّع بالسيادة الكاملة على أراضيها ومواردها.

٣٦ - السيد الوزان (الكويت) قال إن تقرير الإسكوا يبين كلّ السبل التي يؤثر من خلالها الاحتلال الإسرائيلي سلباً في التطلعات المتعلقة بالتنمية التي ناقشتها اللجنة في دورتها

الحالية. وأدانت لجنة القضاء على التمييز العنصري إسرائيل لما تمارسه من تمييز عنصري، ولا سيما بناؤها جدار الفصل الذي يتحدّى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. ويصل استخدام إسرائيل المفرط للقوة إلى مستوى القتل خارج نطاق القضاء، وتستمرّ عمليات الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل بلا هوادة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني معزولاً عن العالم وبالأخص في غزة، حيث تواصل إسرائيل فرض الحصار مخلّةً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

٣٧ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة طالبت في القرار ٢٣٥/٦٨ إسرائيل بالكف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأكّدت أن ما تقوم به إسرائيل حاليا من بناء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكا للقانون الدولي؛ وطلبت إلى إسرائيل أن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الحيوية. وكما هي الحال فيما يتعلق بقرارات مشابهة سابقة، قامت إسرائيل بالنقيض تماماً ومضت في جهودها الرامية إلى تهويد القدس وعمدت مؤخراً إلى ممارسة استفزازات جديدة في الأماكن المقدسة للمسلمين والإعلان عن بناء ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة.

٣٨ - وأردف قائلا إن وفد بلده يحثّ كل البلدان على الاعتراف بدولة فلسطين ودعم جهود إعادة بناء غزة في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي الأخير. وستساهم الكويت بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في هذا الصدد على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل للسماح للشعب الفلسطيني بإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. دعا إسرائيل إلى إنهاء احتلال الأراضي العربية ومنها الجولان السوري المحتل والكفّ عن انتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية التي تحتلها.

٣٩ - الشيخ سلمان بن جاسم آل ثاني (قطر): قال إن عام ٢٠١٣، بحسب تقرير الإسكوا، شهد ارتفاعاً في بناء الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية بنسبة تزيد بكثير عن ١٠٠ في المائة، في حين هُدّم أكثر من ٦٠٠ مبنى فلسطيني ممّا أسفر عن تشريد ما يفوق عن ١ ٠٠٠ شخص. وتشكّل القيود الإسرائيلية المفروضة على تنقل الأشخاص والحصول على المياه عقبة أمام السلام وخطراً على البيئة وعائقاً في وجه التنمية. ويعاني أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني من انعدام الأمن الغذائي. وتخطّت نسبة البطالة ١٨ في المائة في الضفة الغربية و ٣٨ في المائة في غزة. أما استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وتشييد جدار الفصل واستغلال الموارد الطبيعية فليس من شأنه إلا أن يزيد من استفحال الأزمة الإنسانية.

٤٠ - وأضاف قائلا إن إسرائيل تقدم في الجولان السوري المحتل محفزات اقتصادية واجتماعية للمستوطنين الإسرائيليين في حين يعاني السكان السوريون من التمييز في الحصول على المياه والأراضي والخدمات الأساسية. وقال إن هذه الممارسات تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن وفد بلده يعيد التأكيد على ضرورة أن تتقيّد إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني من أجل التوصل إلى حلّ شامل وعادل لأزمة الشرق الأوسط.

٤١ - السيدة باخانيا (نيكاراغوا) قالت إن الشعب الفلسطيني، ولا سيما في غزة، بعد عقود من الصراع والحصار الإجرامي يعيش في اقتصاد احتلال يؤثر في كل جوانب حياتهم من الصحة إلى التعليم ويحرمهم من أبسط

الخدمات ويعيق حصولهم على المياه والموارد الطبيعية الأخرى ويدمّر بنيتهم التحتية ويحرمهم من الحصول على سكن لائق.

٤٢ - وأضافت قائلة إنه من العبث في ظروف كهذه الحديث عن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، فما يقارب ٤٠ في المائة من السكان، ولا سيما في غزّة حيث الشغل الشاغل للناس هو النجاة من عمليات القصف ، يعانون من سوء التغذية و ٩٠ في المئة من المياه تُعتَبَر غير صالحة للاستهلاك البشري. وذكرت أن ندرة المياه الصالحة للشرب هي انتهاك لحقوق الإنسان.

٤٣ - وأردفت قائلة إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة فلسطين يقتضي أولا وقبل كل شيء إجبار إسرائيل على الامتثال للقرارات التي تطالبها بالاعتراف بحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة ومن ثم السماح للاجئين بالعودة إلى الأرض التي تعود لهم تاريخياً.

٤٤ - واستطردت قائلة إن نيكاراغوا تعرب عن أسفها من أن العالم شهد مجزرة أخرى راح ضحيتها أطفال ونساء ورجال ودمرت خلالها منازل الفلسطينيين ومدارسهم ومستشفياتهم وبنيتهم التحتية خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، سنة التزمت فيها الغالبية العظمى للمجتمع الدولي بالمساعدة على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٤٥ - وختمت كلامها بالإشارة إلى أن نيكاراغوا تعيد التأكيد على تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتدين انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وسيكون على الأمم المتحدة أن تشرف على إعادة إعمار غزّة. والتمادي في التدمير هو عمل غير مقبول. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم مفاوضات السلام كي يتمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقّه الشرعي في أن يكون جزءاً من الأمم المتحدة.

٤٦ - السيد إمفولا (ناميبيا) قال إن ناميبيا بصفتها بلداً عانى ويلات الاحتلال غير الشرعي، تؤيد الاستقلال التامّ لفلسطين كدولة تقوم على أساس حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل. ويعرب وفد بلده عن قلقه العميق حيال الظروف المعيشية المؤسفة التي تسود في الأراضي المحتلة والجولان السوري المحتل وتشكل كارثة إنسانية وأزمة على صعيد حقوق الإنسان وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٤٧ - وأضافت قائلة إن الاحتلال الإسرائيلي يهدّد قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية والتنعّم بالأمن، ناهيك عن تحقيق تقدم ملحوظ في التنمية. ويتفاقم الوضع الاقتصادي بسبب الفصل بين الضفة الغربية وغزة، مما يعرّض السكان لأزمات مالية وارتفاع في البطالة وانعدام الأمن الغذائي.

٤٨ - وتابعت قائلة إن المجتمع الدولي باعترافه بفلسطين دولة غير عضو ذات مركز المراقب في الأمم المتحدة قد برهن على تأييده التامّ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويتحمل المجتمع الدولي، وبالأخص الأمم المتحدة، حالياً مسؤولية معنوية في تنفيذ قراراته بغية ضمان حلّ دائم لقضية فلسطين يؤدي إلى إقامة كيان الدولة. وقالت إن ناميبيا ساهمت مؤخراً مساهمة متواضعة بقيمة مليون دولار في إطار المساعدات الإنسانية المقدمة استجابةً للأزمة الإنسانية في غزة.

٤٩ - السيد المحمود (الإمارات العربية المتحدة): قال إنّ الإسكوا تقدّم كلّ عام تقريراً جديداً يتضّمن معلومات جديدة عن تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتلّ. فالسياسات التوسعية والعنصرية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي هي

انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ومن بينها الحق في التنمية. وقد صادرت إسرائيل أكثر من مليار متر مربّع من الأرض الفلسطينية منذ بداية الاحتلال. ويواصل الإسرائيليون بناء المستوطنات منتهكين القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)، وتستمر إسرائيل في بناء جدار الفصل وتدمير الأراضي والموارد المائية والاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين. واستولت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً على إيرادات الضرائب التي جمعتها بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية. ويُمنَع الفلسطينيون من الوصول إلى الطرقات والبنية التحتية والخدمات التي هي متاحة للمستوطنين فقط. وأدت سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى ازدياد الفقر والبطالة وتراجع الإنتاجية وتقييد النفاذ إلى الأسواق. ويعاني نحو ٤٠ في المائة من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية من انعدام الأمن الغذائي ويعيش أكثر من ٢٥ في المائة من سكان غزة دون خط الفقر. ويستمر الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للجولان السوري حيث يزداد الاستيلاء على الأراضي العربية وبناء المستوطنات ويحظر على السكان العرب الوصول إلى مواردهم الطبيعية. وأعرب عن أمله في أن تنال قضايا التنمية المستدامة للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي الاهتمام المطلوب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - وأضاف قائلا إن بلده يؤكد من جديد على حق الشعب الفلسطيني غير القابل التصرّف في موارده الطبيعية وإقامة دولة مستقلة على أساس حدود سنة ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية. ويعيد التأكيد أيضاً على دعمه لحقّ سوريا في استرجاع الجولان السوري المحتل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أرضها الوطنية السيادية. وينبغي تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى حلّ دائم للوضع في الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية. وكرّر تأكيد بلده الالتزام بتأمين الدعم للمؤسسات الوطنية الفلسطينية ودعا المانحين الدوليين إلى دعم الأونروا وتوفير المساعدة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي.

٥١ - السيدة الجازي (الأردن) قالت إن الجهود الفلسطينية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تتعرض منذ ٤٧ عاماً لعوائق ناجمة عن الممارسات الإسرائيلية مثل بناء المستوطنات وفرض القيود على حركة الأشخاص والسلع وبناء جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي ومنع النفاذ إلى الأسواق والاستيلاء على الموارد الطبيعية. ولا يمكن أن تنمو المؤشرات الاقتصادية على نحو طبيعي في ظلّ هذه القيود، مما يعني أن الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ليست انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي فحسب بل هي أيضاً انتهاك لحقّ الشعب الفلسطيني في التنمية. وقالت إن وفد بلدها يحثّ المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته والضغط على إسرائيل من أجل السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقّه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه عاصمتها القدس الشرقية، ويدعو أيضاً لمواصلة تقديم المساعدة الغوثية للشعب الفلسطيني.

٥٢ - السيد حسن (البحرين) قال إن تقرير الإسكوا يبيّن العديد من الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً في التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. ويشمل ذلك فرض قيود على صيد السمك حددتها بستة أميال بحرية بالرغم من أن المناطق الأزخر بالسمك تبدأ من بعد ثمانية أميال بحريّة من الساحل. وأشار أيضاً إلى استمرار العنف الذي يمارسه المستوطنون ضدّ المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وتوسّع المستوطنات المدانة دولياً وبناء جدار الفصل وفرض القيود وتصاريح البناء، بما يشمل القدس

الشرقية، وتدمير الحقول والمنازل والبنية التحتية. وتسبب الحصار على قطاع غزّة الذي اعتبرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، بإغلاق المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء في غزة وتوقف بناء المدارس الجديدة ونقص في السلع الأساسية.

٥٣ - وأضاف قائلا إن التقرير يبين أيضاً كيف يظهر التمييز المؤسسي في الأوامر العسكرية وكيف أن أنشطة الاستيطان تشكّل عملية ضم زاحف يحول دون إنشاء دولة فلسطينية مترابطة تتوفر لها مقومات البقاء. ولا يمكن بلوغ السلام الذي يتطلع إليه الجميع من دون إنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٤ - السيد الناكوع (ليبيا) قال إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشد الخناق على الشعب الفلسطيني من خلال تمزيق أرضه وتدمير موارده الاقتصادية على مرأى من العالم برمته. وبالإضافة إلى الانتهاكات التي أوردها الإسكوا في تقريرها ينبغي الإشارة إلى الحرب على غزة التي شنتها إسرائيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى ما يناهز ٥٠ في المائة. ودمّرت هذه الحرب البنية التحتية وعرقلت تقديم الخدمات ودمرت شبكات الصرف الصحي والكهرباء والنقل والاتصالات. ويُتَوَقَّع أن يبلغ إجمالي الخسائر ٥ بلايين دولار.

٥٥ - وأضاف قائلا إن الضفة الغربية قد تواصل فيها توسيع المستوطنات وبناء جدار الفصل وحظر الدخول إلى القدس الشرقية وتدمير المنازل فضلاً عن تحكّم الاحتلال الإسرائيلي بكل موارد المياد الجوفية. وفي الجولان السوري المحتل، لا تزال قوات الاحتلال تمنع عودة السكان الذين كانوا قد شُرّدوا في عام ١٩٦٧ وما فتئت تشيد المستوطنات وتمنع السوريين من الاستفادة من الموارد المائية وتصادر الأراضي الزراعية.

٥٦ - وتساءل عن الجدوى من مواصلة الحديث داخل اللجنة عن التنمية المستدامة للجميع في حين يُقصى منها شعب محتلّ بكل قساوة. وأي من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة يرتقب أن ينعم به هذا الشعب في وقت تدمَّر فيه بنيته التحتية الاقتصادية ويمزق فيه نسيجه الاجتماعي وتتعرض فيه بيئته للإتلاف؟ إن ليبيا تساند الشعب الفلسطيني في الدعوة إلى إقامة دولة مستقلة على كامل أرضه عاصمتها القدس وعودة كل اللاجئين إلى بلدهم الأم. وتدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته المعنوية لدعم الحقوق الفلسطينية الشرعية المكفولة له بموجب القانون الدولي والاتفاقات الدولية. وكلّ الحلول المستندة إلى الأمر الواقع لن تؤدي إلى إحلال السلام.

٥٧ - السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن السلامة والأمن شرطان مسبقان للتنمية. ولذلك من المؤسف أن يشنّ الجيش الإسرائيلي اعتداء عسكرياً أرعب الشعب الفلسطيني وصدم العالم خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٥٨ - وأضاف قائلا إن الاعتداء الأخير على قطاع غزة الذي استمر ٥٠ يوماً سبب دمارا هائلا خلّف وراءه أزمة إنسانية طارئة. فقد شُرّد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وتواصلت حالات الوفاة في صفوف المصابين بإصابات خطرة بسبب النقص في الأدوية الأساسية والعلاجات المنقذة للحياة. وتدين جمهورية إيران الإسلامية الحصار الذي تواصل إسرائيل فرضه كشكل من أشكال العقاب الجماعي ولا سيما العراقيل المفروضة على حرية التنقل وعلى إعادة إعمار قطاع غزة وإنعاشه.

٥٩ - وأردف قائلا إن العمليات التي تنفذها إسرائيل في غزة وحملة الاستيطان المستمرة وإظهار ازدراء تام لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ تشكل

انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وهي من دون أدنى شك خرق لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. وتحول المستوطنات وغيرها من الانتهاكات المستمرة، من بينها تدمير المنازل والسجن الجماعي، دون تمتع الشعب الفلسطيني بحياة مزدهرة.

٦٠ - واختتم كلامه قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن أيّ حلّ للأزمة الطويلة الأمد في الشرق الأوسط يتطلب إنهاء الاحتلال وإعادة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف. ويعتبر وفد بلده أن الجولان هو جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية ويدين كلّ التدابير التي تقوّض سلامة الأراضي السورية.

٦١ - السيد لواتي (تونس): قال إن تقرير الإسكوا يبيّن الوسائل المختلفة التي يعمل الاحتلال الإسرائيلي بواسطتها على عرقلة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وقد أودت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بحياة الملايين بمن فيهم الأطفال. ودُمِّرَت مئات المنازل وتشرّد أكثر من ألف شخص. واستمر توسع المستوطنات وبناء جدار الفصل دون انقطاع. وأساءت القيود المفروضة على التنقل والحصار المضروب على غزة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وألحقت التدابير الإسرائيلية أضراراً بالبيئة وأدت إلى تقييد إمكانية الاستفادة من الأراضي والموارد المائية على نحو غير عادل. وانكمش الاقتصاد الفلسطيني في ظل ازدياد البطالة وتدهور النظامان الصحي والتعليمي. وقد أدانت لجنة القضاء على التمييز العنصري السياسات الإسرائيلية معتبرة إياها ضربا من ضروب الفصل العنصري. وفي الجولان السوري المحتل، يُشَجَّع الاستيطان الإسرائيلي بواسطة المحاباة في توزيع الأراضي والسكن والموارد المائية، في حين يُحرَم المواطنون السوريون من حقهم في التنقل والتمتع بمستوى معيشة لائق.

٦٢ - وأضاف قائلا إن تونس تكرر تأكيد تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في السيادة الكاملة على أرضه. وخلال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا التي عُقِدَت في تونس في عام ٢٠١٤، أصدرت الدول الأعضاء في الإسكوا إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية الذي أدان بشدّة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين والبنية التحتية الفلسطينية، وكذلك السياسات والممارسات التمييزية والفصل العنصري وبناء المستوطنات وتهويد القدس الشرقية. وقال إن وفد بلده يضمّ صوته إلى الأصوات التي تطالب إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك بإنهاء الاحتلال والسماح للفلسطينيين بممارسة السيادة الكاملة على أرضهم وتمكين السكان السوريين من حقهم في استغلال مواردهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الاحتلال الإسرائيلي.

٦٣ - السيد شاندرا (إندونيسيا) أعاد التأكيد على حق كلّ البشر غير القابل للتصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وقال إن الشعب الفلسطيني سُلِبَ حقه الذي لا يمكن إنكاره في تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في أرضه. وقد ألحق العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في فصل الصيف أضراراً كبيرة بالبيئة والموارد الطبيعية زادت من تقليص فرص تحقيق التنمية وتوفير مصادر الرزق وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

٦٤ - وأضاف قائلا إنه مع شروع الدول الأعضاء في مداولاتها بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كان هناك بالفعل اتفاق على أن القضاء على الفقر شرط أساسي

لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة. ومن حق الشعب الفلسطيني الذي تعرض للتهميش والحرمان من الحقوق والتجريد من أسباب القوة على مدى سنوات أن يشارك في هذا المسعى العالمي عن طريق الإسهام في صياغة خطة التنمية المقبلة وامتلاك القدرة على بلوغ أهدافها.

٦٥ - وأردف قائلا إن إندونيسيا ترحّب بالمؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة الذي عُقِدَ في القاهرة الشهر الفائت وتثني على كرم البلدان التي تعهدت بتقديم المساعدة. وقد نظّم بلده، بالتعاون مع اليابان، المؤتمر الثاني للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين الذي عُقِدَ في جاكرتا في شهر آذار/مارس. وتشجّع إندونيسيا أيضاً على تنمية القطاع الخاص في فلسطين في مجالات السياحة والصناعات الخفيفة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية. بيد أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة سيظل متقلبا ما لم ينصرف الاهتمام التركيز على جذور المشكلة، وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

٦٦ - واستطرد قائلا إن الاحتلال الأجنبي قد انتهك حق الفلسطينيين في استغلال مواردهم استغلالاً تاماً من أجل التنمية. وستكون مداولات اللجنة عديمة الجدوى إذا فشلت في مساعدة الفلسطينيين في معالجة التحديات التي يواجهونها. وينبغي بذل كل الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتنشيط عملية مجدية لتحقيق السلام تؤدي إلى الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الكرامة وإقامة الدولة.

٦٧ - السيدة ميتزاد (إسرائيل) قالت إن وفد بلدها مستاء جداً من الحملة المناهضة لإسرائيل التي ظهرت خلال هذا الاجتماع، مما يقوّض مصداقية اللجنة بصفتها هيئة عادلة وحيادية حيث إنها عمدت إلى تشويه سمعة دولة إسرائيل والتشهير بها ونزع شرعيتها. ويبين العرض الذي قدمته الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من جديد أن الإسكوا لا تعير أهمية للأسباب الفعلية الكامنة وراء الاضطراب في الشرق الأوسط. فالسكان الفلسطينيون ليسوا بحاجة إلى تقرير جديد للأمم المتحدة يقول لهم ما ترغب الإسكوا في أن تقوله لهم. لقد حان الوقت لكي تقرر اللجنة ما إذا كانت ستعالج مشكلة التعصّب والتطرّف اللذين يزعزعان استقرار المنطقة أو ما إذا كانت تفضّل الاستمرار في إلقاء اللوم على إسرائيل. وقد استندت الإسكوا مجدداً إلى مصادر مجهولة وغير موثوقة لإطلاق الاتهامات واهية بدلاً من عرض الوضع بروح مهنية تليق بمقام هيئة تابعة للأمم المتحدة.

٦٨ - وأضافت قائلة إنه من المهم تبيان الحقيقة فيما يتعلق بالعملية الأخيرة في غزة، فالمواطنون الإسرائيليون لا يريدون سوى العيش بسلام. ولكن للأسف فإن حماس، وهي منظمة إرهابية، أجبرت إسرائيل على التدخل، ففضلت مجدداً الحرب على رفاه الشعب الفلسطيني. وأمضى ملايين الإسرائيليين أشهر الصيف ينتقلون من مأوى إلى آخر لكي يحتموا من آلاف الصواريخ التي أطلقتها حماس عمداً وعشوائياً على مدنهم وبلداتهم. وأصيبت العائلات الإسرائيلية بالفزع لما علمت أن منازلها وحضانات أطفالها تقع من أن تكون منازلهم وحضاناتهم مباشرةً فوق شبكة الأنفاق الواسعة التي حفرتها حماس. ولا يمكن البتة أن يُتوقع من أيّ دولة أو حكومة أن تبقى مكتوفة الأيدي عندما يكون مواطنوها هدفاً لاعتداءات بالصواريخ وعمليات خطف ومؤامرات إرهابية. وبذلت إسرائيل أقصى جهودها لحماية أرواح الناس بل قامت بأكثر مما يقتضيه القانون الدولي في هذا الصدد. وإذا كان مقتل أي مدني، إسرائيليا كان أو فلسطينيا، أمرا مأساويا، فقد آن الأوان لتوجيه اللوم إلى الطرف المسؤول. وإذا كان المتكلمون السابقون مهتمين فعلياً بتحسين مستوى رفاه السكان الفلسطينيين فقد كان

يجب أن يصبّوا اهتمامهم على حركة حماس الإرهابية التي تهتمّ بتدمير إسرائيل أكثر مما تهتم بأحوال شعبها.

٦٩ - وأردفت قائلة إنه نظراً إلى أن بند جدول الأعمال قيد النظر متعلّق بالموارد، فمن المهم الإشارة إلى فداحة استغلال حماس للموارد البشرية والمادية والطبيعية. ففي قطاع غزة استُخدِمَت أطنان من الاسمنت والخرسانة لإقامة بنية تحتية يستفيد منها السكان الذين يعيشون فوق الأرض وإنما استغلت لبناء أنفاق محصّنة تحت الأرض لإيقاع الرعب. واستخدمت حماس ٦٠٠ ٠٠٠ طنّ من الخرسانة بقيمة تصل إلى ملايين الدولارات قدمها مانحون دوليون في بناء ٣ ٠٠٠ نفق تمكّن كتائب الموت من العبور إلى إسرائيل لاختطاف الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين وقتلهم. ولا يصعب تخيّل عدد المدارس والمستشفيات والمنازل التي كان يمكن بناؤها بهذه الموارد. ولا تستغل حماس في عملياتها قدرا كبيرا من المساعدات الإنسانية التي تتلقاها فحسب بل تستغلّ أيضاً وبصورة مباشرة الشباب في غزة وتعرّضه للخطر من خلال تلك العمليات.

٧٠ - واستطردت قائلة إن حماس درجت على تعريض حياة شعبها للخطر كجزء من طريقة عملها. وما من موقع في غزة محظور على تخزين السلاح وكل سيارات الإسعاف جاهزة لنقل الإرهابيين، وما من مستشفى لا يمكن تحويله إلى مركز قيادي إرهابي وما من مدرسة تديرها الأونروا غير صالحة لتخزين الصواريخ مع إقامة منشآت الإطلاق على بعد خطوات منها. وباختباء حماس وراء مدنييها وإطلاق النار على المواطنين الإسرائيليين، فإنها مرارا وتكرارا قد ارتكبت جريمة حرب مزدوجة. وإذا كان رئيس السلطة الفلسطينية يرسل رسائل دعم لعائلات الإرهابيين، فلا يملك المرء إلا أن يسأل متى سيدرك المسؤولون الفلسطينيون مسؤوليتهم في عرقلة تنمية شعبهم.

٧١ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بإدارة المياه، لا يخفى على أحد أن المياه في الشرق الأوسط شحيحة وأن الموارد تُستَنفَد إلى حدّ يهدّد توافرها. وقد أوفت إسرائيل بأكثر مما تقتضيه أحكام الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني بشأن المياه المبرم في عام ١٩٩٥ والذي ينص على حماية الموارد المائية في المنطقة والمحافظة عليها وتنميتها، ولكن الفلسطينيين يواصلون حفر آبار غير مرخص لها ويسمحون بتدفق مياه الصرف غير المعالَجة في مجاري المياه الإسرائيلية حيث تلوث المياه الجوفية في الجانبين. ولم تقم السلطة الفلسطينية أيضاً بإيجاد مصادر جديدة للمياه، على نحو ما ينص عليه الاتفاق. وفي حين أوفت إسرائيل بالتزاماتها بل تعدت الالتزامات الواقعة عليها بموجب اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية باريس)، خرق الفلسطينيون مجالين مهمين من الاتفاقية حيث قاموا بحفر الآبار وسمحوا بتدفق مياه الصرف الصحي في المجاري من دون معالجتها.

٧٢ - وأردفت تقول إن وفود بلدان عربية مختلفة استخدمت منبر اللجنة الثانية لتوجيه مجموعة من الاتهامات إلى إسرائيل لا أساس لها. وإنه ليُستَغرَب الاستماع إلى بعض الأنظمة الاستبدادية الأكثر قمعاً في العالم وهي تحاضر الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط في مجال حقوق الإنسان . وقد تجرّأ ممثل قطر على انتقاد إسرائيل مع أن قطر هي الممول الأبرز لبعض من أكثر المجموعات وحشية وخطراً في الشرق الأوسط. أما ممثل إيران، البلد الذي يقمع شعبه ويساعد أنظمة استبدادية أخرى على ذبح شعبها وهو الممول المركزي ورئيس التدريب والراعي الأساسي للإرهاب، فقدّم عرضاً مثيراً للاهتمام تكلّم فيه عن التنمية وحقوق الإنسان. وفي سياق مماثل، من الصعب قبول نظرية المؤامرة المعقدة التي تكلّم عنها مسبقاً ممثل سوريا الذي أصبح بلده خبيراً في تحميل الآخرين مسؤولية الكارثة التي تجري فوق أرضه والتي لا يُلام عليها أحد غيره. والهجوم الذي شنه الممثل السوري

على إسرائيل في هذه الجلسة هو مجرد محاولة يائسة أخرى لتحويل الانتباه عن القضايا الحقيقية قيد الدراسة. وبصفته ممثلاً لحكومة لا تتمتع بأي مصداقية على الإطلاق فإنه لن يخدع أحداً ولن يُسكِتَ الاستنكار الدولي لآلة القتل التي يقوم عليها نظام الأسد.

٧٣ - وقالت إنه إذا كانت اللجنة ترى أنه من المهم إجراء مناقشة حول الشرق الأوسط، فلا ينبغي أن تتجاهل التهديد الفعلي الذي يواجه المنطقة والذي سيتطلب مستوى من التأمّل والصدق والواقعية يصعب على بلدان كثيرة بلوغه كما هو واضح. وإسرائيل ملتزمة بعقد شراكة مع المجتمع الدولي لإحراز تقدّم في عملية السلام وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد وافقت إسرائيل بالفعل على خطة تتألف من ثلاثة أجزاء لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لفلسطين ومتطلبات الإعمار فيها وتحسين إمكانية تنقل الأشخاص وحركة السلع والوصول إليها، وقابلت حماس علنياً هذه الخطة بالرفض قبل يوم. وفي الأسبوع الفائت، وصل ٦٠٠ طنّ من الإسمنت و ٦٠ شاحنة من الحصى والحديد إلى غزة للمساعدة على مباشرة عملية إعادة الإعمار. وعلاوةً على ذلك، تمّت الموافقة على المشاريع التي قدمها المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية، ولا تزال يد إسرائيل ممدودة للمساعدة. وهي على استعداد لتقاسم معارفها وخبرتها مع جيرانها والعمل مع المجتمع الدولي على معالجة المسائل التي أوكِلَت إلى اللجنة.

٧٤ - السيد الشعيبي (عُمان): قال إن الحلول المؤقتة لا تكفي. ودعا الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول ذات النفوذ إلى تحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية لإرغام السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ القرارات ذات الصلة والتوقف عن عرقلة عملية السلام. وكانت الجمعية العامة قد أعلنت عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني لكن السلطة القائمة بالاحتلال اختارت الاستمرار في الاستخدام العشوائي للقوة المفرطة ولا سيما في قطاع غزة حيث خلّفت قتلى وجرحى من كبار السنّ والنساء والأطفال ودمّرت المنازل والممتلكات التجارية والبنية التحتية المدنية ومرافق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض الحصار الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات والحملة الرامية إلى تغيير النسيج الديمغرافي وأن يدعو إسرائيل إلى العودة إلى المفاوضات بغية إقامة دولة فلسطين التي تكون عاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٧٥ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار باستخدام القوة. وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه، دعا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة تحقق السلام والأمن لإسرائيل وتلبي تطلعات الفلسطينيين. وينبغي لمجلس الأمن والمجموعة الرباعية أن يؤديا دوراً فعالاً في هذه المفاوضات. وينبغي لإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وفقاً للحدود المعترف بها دولياً.

٧٦ - السيد الدرباس (المملكة العربية السعودية) قال إن تقارير الأمم المتحدة تسجّل الممارسات الإسرائيلية التعسفية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بناء جدار الفصل واستمرار بناء المستوطنات والاستخدام المفرط للقوة وهدم المنازل وسياسات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل. وفي قطاع غزة بالتحديد، فرضت إسرائيل حصاراً اقتصادياً خانقاً أدى إلى تراجع الإنتاجية ومستوى المعيشة وارتفاع

البطالة والفقر. وذكر أن بلده قد وضع القضية الفلسطينية في أعلى سلم أولوياته، وقدّم في عام ٢٠٠٢ مبادرة السلام العربية التي وفرت لكل الأطراف فرصة فريدة للتفاوض على أساس واضح. وتعهّدت كل الدول العربية من دون استثناء بإنهاء الصراع وتطبيع العلاقات على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتلّ والأرض اللبنانية المحتلة والتوصل إلى حلّ متفق عليه لمشكلة اللاجئين.

٧٧ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعيد التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وينبغي لإسرائيل أن تلتزم بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي والاتفاقات الدولية والكفّ عن استغلال الأراضي والموارد المائية الفلسطينية وسرقتها وتلويث البيئة. وتؤكّد القرارات السابقة التي اعتمدتها اللجنة على حقّ الشعب الفلسطيني في موارده المائية، بما في ذلك الأراضي والمياه، وفي التعويض عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال. ودعا إلى التعاون الجديّ برعاية الأمم المتحدة على أساس مبادئ الشرعية الدولية والحل السلمي للتراعات ومواصلة دعم المجتمع الدولي لحق الفلسطينيين في استغلال أرضهم ومواردهم الطبيعية.

٧٨ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية) تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وقال إن الممثلة عن الاحتلال الأسوأ في تاريخ البشرية وجهت الاتهامات المعتادة إلى الإسكوا واللجنة والدول الأعضاء. ولم تقم اللجنة إلا بعملها مركّزةً على الواقع المأساوي الذي يعيشه السوريون في الجولان السوري المحتلّ والشعب الفلسطيني في حين تحاول ممثّلة الاحتلال تحاول إيجاد الذرائع لانتهاكات القرارات والاتفاقات المعترف بها دولياً. ويتفاقم طاعون الاحتلال بفعل الإرهاب الذي ترتكبه جبهة النصرة والمجموعات الأخرى التي تنال دعماً من إسرائيل. وينبغي أن تواصل اللجنة مراقبة الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل والتي تشكّل العقبة الأساسية في وجه السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

٧٩ - السيد الحنتولي (المراقب عن دولة فلسطين) تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وقال إن الجميع أصبح متعودا على سماع هجوم السلطة القائمة بالاحتلال ضد الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات حقوق الإنسان، وهو تصرف اعتيادي للمجرمين عندما يواجهون بالدلائل. وقد مرّ أكثر من عشرين عاماً على توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو الذي كان من المفترض أن يمهّد الطريق لعملية سلام عادلة وشاملة تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتسمح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٧٦ وعاصمتها القدس الشرقية. ويدلّ ذلك على التزام الفلسطينيين الصادق بالسلام. وعلى امتداد العقدين، لم تتوقف انتهاكات إسرائيل للتفاهمات الموقعة بموجب هذا الاتفاق. وأما فيما يتعلق بالتطرف، فقد لفت إلى أن الاجتماع الحالي يصادف ذكرى اغتيال إسحاق رابين. والآفاق السياسية التي حثّت على اغتيال رابين هي نفسها السائدة حالياً في الحكومة الإسرائيلية وهي التي أدت إلى الاعتداء على غزة وإلى الاستفزازات التي مورِسَت مؤخراً في القدس بدافع من النعرة الدينية. ويعرب وفد بلده عن تقديره لعمل كلّ من اللجنة والإسكوا وسيواصل التصدي لكل الجهود الرامية إلى تغطية الاحتلال الإسرائيلي بقناع الشرعية.

٨٠ - السيدة ميتزاد (إسرائيل) تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، وقالت إن الملاحظات السورية والفلسطينية تبيّن النقطة التي أشارت إليها سابقاً عن النقص في النظرة المتفحصة في الذات. فبلدها يقوم بسجن المجرمين أمثال الذين

اغتالوا رئيس الوزراء رابين بدلاً من تسمية الشوارع بأساميهم.

٨١ - السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية) تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وقال إنه بدلاً من أن يرد على الاتهامات الواهية التي أطلقتها ممثلة إسرائيل، والتي يمكن أن تعالج على نحو أنسب في إطار لجان أخرى ، فإنه يحثّ الرئيس على أن يطلب من الوفود الإدلاء ببيانات متصلة ببند جدول الأعمال قيد المناقشة.

٨٢ - الشيخ سلمان بن جاسم آل ثاني (قطر) تكلم في إطار ممارسة حق الرد، قال إن ممثلة سلطة الاحتلال تستخدم اتهامات عشوائية لتحويل الانتباه عن سياساتها غير الشرعية وغير الأخلاقية. وقد استند وفد بلده في أقواله إلى وقائع معروفة وموثقة في عدة تقارير من بينها تقرير الإسكوا. ورفض الادعاءات الخاطئة المتعلقة بدعم بلده للإرهاب وأعاد التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي هو بحدّ ذاته شكل من أشكال الإرهاب.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.